

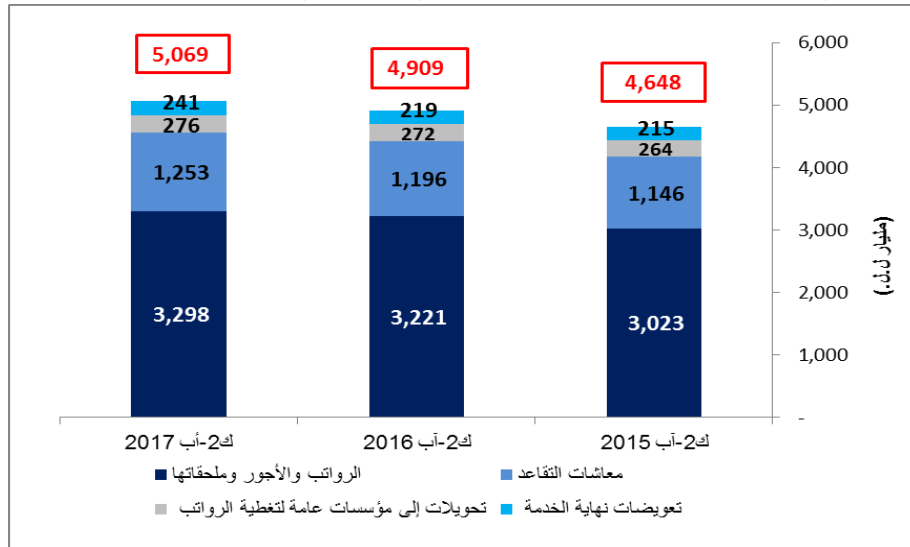
I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I. لمحة عامة

ارتفع إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها¹ بقيمة 160 مليار ليرة (3.3 في المائة) خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام 2017 ليسجل 5,069 مليار ليرة مقارنةً مع مبلغ 4,909 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2016². جاء هذا الارتفاع نتيجة الزيادة في الرواتب والأجور وملحقاتها (2.4 في المائة) ونمو في معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة (5.6 في المائة). إضافة إلى ذلك، بلغت التحويلات المخصصة لمؤسسات عامة بهدف تغطية الرواتب 276 مليار ليرة مع نهاية شهر آب 2017، بارتفاع بلغ 1.5 في المائة مقارنةً مع الفترة نفسها من العام الماضي.

من حيث المكونات، شكلت الرواتب الأساسية 71.1 في المائة من مجموع مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال كانون الثاني - آب 2017، تلتها التقديمات الاجتماعية (14.9 في المائة)، المنافع الوظيفية (4.4 في المائة)، بينما شكّلت النفقات الأخرى والتقديمات غير المصنفة النسبة المتبقية والبالغة 9.5 في المائة من المجموع.

الرسم البياني 1: مكونات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني - آب من الأعوام 2015، 2016 و2017



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I. حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

تشكل المخصصات والرواتب وملحقاتها المكون الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية³، حيث سجلت نسبة 65.8 في المائة خلال كانون الثاني - آب 2015، 67.1 في المائة خلال كانون الثاني - آب 2016، و66.8 في المائة خلال كانون الثاني - آب 2017. يعود السبب وراء التراجع في حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات الجارية الأولية إلى أنّ معدل نمو قاعدة النفقات الجارية الأولية هو أعلى من معدل زيادة المخصصات والرواتب وملحقاتها خلال الفترة المذكورة.

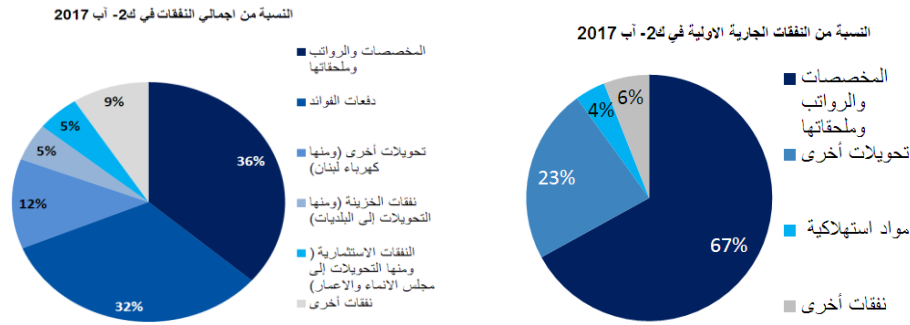
¹ تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

² إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر آب 2017.

³ تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية باستثناء دفعات الفوائد وتسديد أقساط الديون الخارجية.

علاوة على ذلك، شكلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 35.9 في المائة من إجمالي النفقات مع نهاية آب 2015، ثم انخفضت إلى 34.6 في المائة مع نهاية آب 2016، لتعود وترتفع إلى نسبة 36.4 في مع نهاية شهر آب 2017. تعود الزيادة في حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من إجمالي النفقات إلى إنخفاض سنوي بنسبة 1.7 في المائة في إجمالي النفقات خلال كانون الثاني- آب من العام 2017. يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من النفقات الجارية الأولى وإجمالي النفقات خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام 2017:

الرسم البياني 2: مكونات كل من النفقات الجارية الأولى وإجمالي النفقات في كانون الثاني- آب 2017



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام ومصالحات، نفقات مهام، وتعديلات محاسبية وخدمات خارجية.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

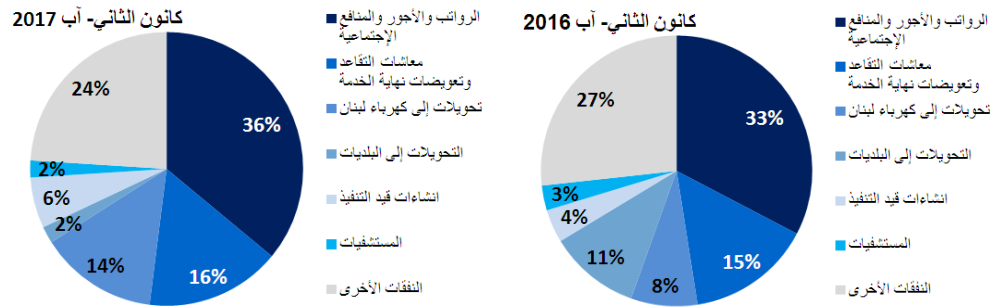
إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 78 مليار ليرة خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام 2017، وذلك من 3,221 مليار ليرة خلال كانون الثاني - آب 2016 إلى 3,298 مليار ليرة خلال كانون الثاني - آب 2017. بالإجمال، يعود السبب الأساسي وراء هذه الزيادة إلى إرتفاع بقيمة (i) 132 مليار ليرة في الرواتب الأساسية والمنافع الأخرى للجهاز العسكري، (ii) 10 مليار ليرة في الرواتب الأساسية والمنافع الأخرى للجهاز المدني، (iii) 9 مليار ليرة في الرواتب الأساسية والمنافع الأخرى إلى موظفي الجمارك، (iv) و 63 مليار ليرة في إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة. قابل هذه الزيادات إنخفاض جزئي بقيمة 140 مليار ليرة في الرواتب الأساسية وملحقاتها للجهاز التربوي.

في التفاصيل، يعود الإرتفاع في الرواتب والأجور وملحقاتها إلى زيادة بقيمة (i) 39 مليار ليرة في التقديمات الاجتماعية و 43 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للجيش، (ii) 30 مليار ليرة في التقديمات الاجتماعية و 9 مليار ليرة في الرواتب الأساسية لقوى الأمن الداخلي، و (iii) 7 مليار ليرة في الرواتب الأساسية لقوى الأمن العام. قابل هذه الزيادات إنخفاض بقيمة 138 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للجهاز التربوي.

علاوة على ذلك، شكلت الرواتب والأجور وملحقاتها نسبة 33 في المائة من إجمالي الإنفاق الأولي، خلال كانون الثاني- آب 2016، لترتفع إلى 35.7 في المائة من المجموع خلال كانون الثاني - آب 2017⁴. يظهر الرسم البياني التالي مكونات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس.

⁴ يعود السبب وراء ارتفاع حصة الرواتب والأجور وملحقاتها من الإنفاق الأولي إلى تراجع قاعدة إجمالي النفقات الأولية التي انخفضت سنوياً بنسبة 5.4 في المائة في كانون الثاني- آب من العام 2017 نتيجة تراجع التقديمات إلى البلديات.

الرسم البياني 3: مكونات الاتفاق الأولي خلال كانون الثاني - آب 2016 وكانون الثاني - آب 2017



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الإنماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، رديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.

جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها - كانون الثاني - آب من العامين 2016 و 2017

المجموع	نفقات أخرى /6		التقديمات الاجتماعية /5		المنافع الوظيفية /4		الرواتب والأجور الأساسية		(مليار ل.د.)
	2017	2016	2017	2016	2017	2016	2017	2016	
الجهاز العسكري	2,110	1,979	2	2	488	417	60	61	1,561
الجيش	1,349	1,266	0	0	306	267	39	38	1,004
قوى الأمن الداخلي	583	544	0	0	142	111	17	17	424
قوى الأمن العام	140	130	1	1	31	28	3	2	105
قوى أمن الدولة	39	39	0	0	10	11	1	3	27
الجهاز التربوي	613	753	24	26	0	0	36	36	553
الجهاز المدني /1	314	304	32	28	3	3	50	48	230
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة /2	224	161	224	161					225
الجمارك /3	33	24							
غير مصنف	4	0							
إجمالي الاتفاق	3,298	3,221	282	216	491	420	145	144	2,344

- (1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
- (2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
- (3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
- (4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان ورديات الضرائب).
- (5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة، الزواج، الولادة، الوفاة، الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
- (6) تدفع النفقات الأخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب، موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة رب عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

A. II الرواتب والأجور الأساسية

سجلت الرواتب الأساسية لموظفي القطاع العام، باستثناء التعويضات، التقديمات الاجتماعية والمنافع الأخرى 2,344 مليار ليرة مع نهاية آب 2017، بانخفاض بلغ 72 مليار ليرة (3 في المائة) مقارنة مع الفترة عينها من العام 2016. يعود هذا التراجع بشكل أساسي إلى انخفاض الرواتب الأساسية للجهاز التربوي.

a.A.II. رواتب وأجور الجهاز العسكري

تأتي الزيادة البالغة 4.1 في المائة في الرواتب الأساسية للجهاز العسكري بشكل رئيسي نتيجة ارتفاع المدفوعات المخصصة للموظفين الدائمين في الجيش وقوى الأمن الداخلي بقيمة 41 مليار ليرة و 8 مليار ليرة على التوالي. تعود هذه الزيادة بشكل جزئي إلى التقديمات المهنية للضباط الإختصاصيين⁵ بقيمة 1.5 مليار ليرة وإلى توظيف عناصر جدد وترقية العناصر الحاليين. قابل هذه الزيادات في الرواتب الأساسية للجيش ولقوى الأمن الداخلي تراجع بقيمة 4 مليار ليرة في رواتب المتمرنين في قوى الأمن الداخلي.

b.A.II. رواتب وأجور الجهاز التربوي

انخفضت مدفوعات الرواتب والأجور الأساسية لصالح الجهاز التربوي بنسبة 20 في المائة خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام 2017 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2016، لتصل إلى 553 مليار ليرة مع نهاية آب 2017. ويعود ذلك التراجع بشكل جزئي إلى دفع متأخرات استثنائية بقيمة 30 مليار ليرة خلال عام 2016. علاوة على ذلك، يعود تراجع الرواتب في الجهاز التربوي إلى إنخفاض بقيمة (i) 94 مليار ليرة (98 في المائة) في رواتب المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني، (ii) 21 مليار ليرة (7.6 في المائة) في رواتب الموظفين الدائمين في التعليم الإبتدائي، و (iii) 9 مليار ليرة (7.1 في المائة) في رواتب الموظفين الدائمين في التعليم الثانوي. قابل ذلك، بشكل جزئي، إرتفاع بقيمة 12 مليار ليرة في رواتب المتعاقدين في التعليم الإبتدائي، المتوسط والثانوي.

c.A.II. رواتب وأجور الجهاز المدني

إرتفعت المدفوعات لصالح الجهاز المدني بقيمة 5 مليار ليرة (2.1 في المائة) خلال كانون الثاني - آب 2017 مقارنةً مع الأشهر الثمانية الأولى من العام 2016. من منظور توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة الخارجية والمغتربين على الحصة الأكبر من إجمالي الرواتب والأجور خلال كانون الثاني - آب 2017، مع نسبة 19.3 في المائة من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني، تلتها وزارة العدل (18.5 في المائة)، وزارة المالية (9.6 في المائة) ووزارة الصحة العامة (6.2 في المائة). (لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)

في التفاصيل، شهدت الرواتب والأجور الأساسية لموظفي وزارة الأشغال العامة والنقل الإرتفاع الأبرز سنوياً بقيمة 2 مليار ليرة (16.9 في المائة) خلال كانون الثاني - آب 2017. في المقابل، تراجعت رواتب وأجور موظفي وزارة العدل بنسبة 1.4 في المائة خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام 2017.

⁵ استناداً إلى القرار رقم 1960 تاريخ 2016/12/31 والقرار رقم 62 تاريخ 2017/01/17.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات - كانون الثاني- آب من العامين 2016 و 2017

النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في 2017	ك-2-آب 2017	ك-2-آب 2016	(مليون ليرة)
19%	44,257	42,768	وزارة الخارجية والمغتربين
19%	42,538	43,127	وزارة العدل
10%	21,983	21,233	وزارة المالية
10%	21,945	22,086	مجلس النواب
9%	20,187	20,045	رئاسة مجلس الوزراء
6%	14,156	12,477	وزارة الصحة العامة
5%	12,051	10,306	وزارة الأشغال العامة والنقل
4%	10,331	10,456	وزارة الزراعة
3%	7,290	7,112	وزارة الدفاع الوطني
3%	6,776	6,781	وزارة الداخلية
12%	28,375	28,693	أخرى
100%	229,889	225,085	المجموع

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B. II. التقديمات الاجتماعية

ارتفع إجمالي التقديمات الاجتماعية لموظفي القطاع العام بقيمة 71 مليار ليرة (16.8 في المائة) ليسجل 491 مليار ليرة خلال كانون الثاني- آب 2017. تعود هذه الزيادة بشكل أساسي إلى ارتفاع بقيمة 39 مليار ليرة في التقديمات الاجتماعية لعناصر الجيش وزيادة بقيمة 30 مليار ليرة في التقديمات الاجتماعية لعناصر قوى الأمن الداخلي. بقيت التقديمات الاجتماعية لصالح كل من أمن الدولة، الجهاز التربوي والجهاز المدني شبه ثابتة خلال الفترة المذكورة.

بالنقص، ارتفعت التقديمات لصالح الجيش خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام 2017 بشكل ملحوظ نتيجة زيادة تقديمات الإستهفاء بقيمة 33 مليار ليرة وتقديمات المرض والأمومة بقيمة 5 مليار ليرة. قابل هذه الزيادات انخفاض جزئي بقيمة 3 مليار ليرة في التقديمات الاجتماعية و 2 مليار ليرة في نفقات الطبابة.

علاوة على ذلك، جاء الإرتفاع في التقديمات المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي خلال الفترة المذكورة نتيجة الزيادة في نفقات الإستهفاء بقيمة 29 مليار ليرة والزيادة بقيمة 3 مليار ليرة في منح التعليم والتي قابلها انخفاض بقيمة 1 مليار ليرة في نفقات الطبابة و 1 مليار ليرة في منح الزواج.

C. II. اشتراكات ومساهمات الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة

بلغت اشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة 224 مليار ليرة خلال كانون الثاني- آب 2017، مقارنة مع 161 مليار ليرة خلال كانون الثاني- آب 2016.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال ب:
وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
تلفون: 8/981057 1 961
فاكس: 981059 1 961
بريد الكتروني: infocenter@finance.gov.lb
الموقع الالكتروني: www.finance.gov.lb